

العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية: دراسة لحالتي كوريا الجنوبية و تايوان *

أ. بيدر التل **

* تاريخ التسليم: 18 / 1 / 2015م، تاريخ القبول: 1 / 4 / 2015م.
** مدرس/ ملحق دبلوماسي وزارة الخارجية وشؤون المغتربين/ الأردن.

The Relation between Democracy and Economic Development: South Korea and Taiwan experience as a case study

Abstract:

This study aims at identifying the nature of the relationship between democracy and economic development, by offering an analytical descriptive study of the cases of the South Korea and Taiwan experience for the period 1970 - 1995. During this study, we analyzed the process of economic development, democratic transformation, and democratic developments of the two countries. During our assessment of the case study, we have used the GDP statistics, and the evaluations of "Freedom House organization" for the state of democracy in all of South Korea and Taiwan.

The results of the study showed that, whenever the rates of economic development have risen in a state, led to push the democratization process and the building of democracy in that state. This is because, it is difficult to build democracy in a state without completion of economic progress, which represents a necessary component to build the democratic, parliamentary, and partisan institutions, and achieve the democratic participation.

Keywords: Democracy, Economic Development, Democratic Transformation, South Korea, Taiwan.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، من خلال تقديم دراسة وصفية تحليلية لحالتى جمهورية كوريا الجنوبية وتايوان للفترة الممتدة بين عامي 1970-1995. حيث تم دراسة عملية التنمية الاقتصادية في الدولتين وأبرز التطورات السياسية وعملية التحول الديمقراطي التي مرت بها، وقد تم الاستعانة في تقييمنا لحالتى الدراسة بإحصائيات الناتج القومي الإجمالي بالإضافة إلى تقييمات منظمة بيت الحرية لحالة الديمقراطية في كوريا الجنوبية وتايوان.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية في دولة ما، أدى ذلك إلى الدفع نحو عملية التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية في الدولة. إذ من الصعب بناء الديمقراطية في دولة ما إلا بعد انجاز التقدم الاقتصادي الذي يمثل عنصراً لازماً لبناء المؤسسات الديمقراطية النيابية والحزبية وتحقيق المشاركة الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التنمية الاقتصادية، التحول الديمقراطي، كوريا الجنوبية، تايوان.

والتنمية الاقتصادية، لذلك سوف نقوم في هذا البحث بدراسة العلاقة بين المتغيرين من خلال دراسة حالتي جمهورية كوريا الجنوبية وتايوان، وخاصة أنهما حققتا معدلات نمو اقتصادي سريع في فترة قصيرة وأصبحتا من الدول المتقدمة. وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود سمات مشتركة تجمع كلاً من كوريا الجنوبية وتايوان كانت دافعاً لاختيار هاتين الحالتين، أبرزها: التحول من اقتصاد زراعي الأساس إلى اقتصاد صناعي متطور بشكل سريع، بالإضافة إلى اعتماد كلتا الدولتين على المعونات الأمريكية ولاسيما في فترة الخمسينيات. أما من ناحية سياسية فيمكننا ملاحظة أن هناك تشابهاً كبيراً بين التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية وتايوان، حيث أن سمات النظام السياسي في كل من كوريا الجنوبية وتايوان تعكس نوعاً من التقارب إذا ما نظرنا إليها من منظور وجود جهة قابضة على زمام الأمور، فقد أدت المؤسسة العسكرية في كوريا الجنوبية نفس الدور الذي قام به الكومنتاج في تايوان.

أهمية الدراسة:

يمكن إيجاز أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

- تسليط الضوء على واحدة من القضايا الجدلية لدى جمهور الباحثين والتي كثرت الاجتهادات حولها، وسد النقص الذي تعاني منه المكتبة العربية في مثل هذا النوع من الدراسات.
- أهمية الحالة المزمع دراستها (كوريا الجنوبية وتايوان) ، إذ تعد كوريا الجنوبية من النماذج المميزة نظراً لإحداثها نمواً اقتصادياً سريعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة في شتى الميادين، وخاصة بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من الحروب المدمرة مع جارتها الشمالية، وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا الجنوبية قوة اقتصادية هامة لتعتبر واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث. وذات الكلام ينطبق على التجربة التايوانية والتي استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية خلال الستين عاماً الماضية ولكن في ظروف بالغة الصعوبة.
- الجدل الذي كان يدور حول قضايا الديمقراطية في كوريا الجنوبية وتايوان، فبحسب تصنيف منظمة (بيت الحرية) فقد كانت الدولتان تُصنّفان بأنهما دول غير حرة حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وهذا كان دافعاً للاهتمام بقضية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتعرف على طبيعة العلاقة بينهما.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على افتراض أن العلاقة التي تربط بين المتغيرين هي علاقة طردية، حيث أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي في دولة ما يؤدي حتماً إلى بناء وتعزيز الديمقراطية في الدولة، بمعنى: أن الديمقراطية تتحقق بعد حدوث التنمية الاقتصادية والتي تعتبر أمراً ضرورياً لبناء المؤسسات الديمقراطية.

مقدمة:

تعد دراسة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي تشغل جمهور الباحثين نظراً لأهميتهما وارتباطهما المباشر بحياة الأفراد، وتطور الدول وتقدمها. وقد تعددت التعاريف والرؤى حول مفهومي الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وانقسم الباحثون فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين المتغيرين (الديمقراطية، التنمية الاقتصادية) من حيث أيهما يؤثر في الآخر.

ويوضح تأمل الأدبيات العلمية هذا الانقسام حول تصور العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، حيث يأخذ شكل تيارات فكرية متعددة، أهمها ما يطلق عليهم تيار التحديث في الفكر الغربي أمثال راسموزين وغيره ممن تبنوا هذا التيار، حيث يرى رواد هذا التيار انه ليس هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية، وإن كان هناك علاقة فهي في اتجاه أن عملية التنمية الاقتصادية هي التي تُفضي إلى الديمقراطية. فعلمية التنمية يمكن أن تتم في إطار نظام سياسي تسلسلي أو ديمقراطي، لكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي نمواً اقتصادياً يتميز بقواه الذاتية، فإنه يكون قد كَوّن الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجياً إلى فئات اجتماعية أوسع. وبمجرد الوصول إلى هذه المرحلة تنشأ الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرار عملية التنمية.

أما التيار الثاني والذي يمثل عدد من الباحثين الغربيين أمثال سيور لبيست، وإيفرت هاجن (اتجاه سائد في الدراسات الإنمائية الغربية وخاصة الأمريكية) أن المتغير الاقتصادي هو الأهم وأن المتغير السياسي هو الأقل أهمية، وأن نقطة البدء في هذه العملية لا يمكن أن تكون سوى التنمية الاقتصادية وبعد إنجازها حسب نموذج معين (غربي) ستتحقق التنمية السياسية. ويرى تيار ثالث عبر عنه (سعيد النجار في كتاب الديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر) أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، وأن هذه العلاقة في اتجاه تأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي. فمن الصعب أن تنجز عملية التنمية القائمة على القطاع الخاص واقتصاد السوق أهدافها دون أن تكون الديمقراطية ركناً أساسياً من أركان النظام الاجتماعي، ويركز هذا التيار على خبرة التنمية في النظم السلطوية في الإتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية التي أثبتت فشلها. فالإطار الديمقراطي يهيئ المناخ للنشاط الاستثماري ويشجع روح الابتكار ويخلق من الشفافية ما يمكن معه من إجراء تخصيص أكثر فعالية للموارد، أي أن الديمقراطية تمثل الشرط الضروري والأساسي الذي تبنى عليه التنمية الاقتصادية، مع العلم بأن التطور يجب أن يبدأ سياسياً عن طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي.

وفي ظل هذا العرض الموجز نرى أن هناك انقساماً كبيراً بين المفكرين فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الديمقراطية

مشكلة الدراسة:

الشديد في المكتبة العربية في الدراسات المتعلقة بالتنمية. وفيما يلي موجز لأبرز هذه الدراسات:

♦ أولاً: «سيور مارتن ليبست» في مؤلفه «الرجل السياسي» الصادر عام 1964، استخدم عدة مؤشرات للتقدم الاقتصادي تتعلق بمستويات الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم، وصنف الدول الانجلوسكسونية والأوروبية والأمريكية اللاتينية طبقاً لمدى اقترابها أو ابتعادها عن الديمقراطية إلى: ديمقراطيات مستقرة، ديمقراطيات غير مستقرة، ديكتاتوريات مستقرة، ديكتاتوريات غير مستقرة. وتوصل إلى أن الدول التي تصدر غيرها في المجال الاقتصادي، هي الدول الديمقراطية المستقرة، بينما الدول المتخلفة اقتصادياً تسودها النظم الديكتاتورية. وإن عدم اقتراب الدول النامية من الديمقراطية ما هو إلا نتيجة لتخلفها الاقتصادي.²

♦ ثانياً: أما إيفرت هاجن، في دراسة له بعنوان «إطار مرجعي لتحليل التغيير الاقتصادي والسياسي» المنشورة عام 1968، فقد تضمنت دراسته ترتيباً للدول من حيث مستوى التقدم الاقتصادي معبراً عنه بمؤشرات الرفاهية، والدخل، والتصنيع، والتحضر، والتعليم، والتطور الاتصالي، وتصنيفها حسب شكل النظام السياسي ومستوى الديمقراطية كمرادف للمنافسة السياسية إلى: دول تنافسية، دول شبه تنافسية، دول سلطوية. وانتهت الدراسة إلى ارتباط المستويات العليا للتقدم الاقتصادي بمستويات مماثلة للمنافسة السياسية. أي أن التقدم الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية.³

♦ ثالثاً: قام «مايكل راش» في مؤلفه «السياسة والمجتمع» الصادر عام 1992، بدراسة التحديث والتنمية من عدة منظورات من بينها التصنيع، من خلال عرض نماذج معينة (النموذج السوفيتي، الياباني، النماذج البديلة في العالم الثالث). ورغم اهتمامه في تحليل هذه التجارب الصناعية بدور السياسة - الدولة في تحقيقها، إلا أنه منح اهتماماً أكبر في كثير من الحالات لآثارها السياسية، فضلاً عن اتخاذ المجتمعات الغربية نموذجاً مرجعياً في هذا التحليل. ففي دراسته للنموذج السوفيتي رصد الباحث التطور في أدائه الاقتصادي من الاعتماد على الزراعة قبيل اندلاع الثورة الشيوعية إلى دفع الصناعة في عهد لينين وبشكل أوضح في عهد ستالين على نحو فاق معدلات النمو في الغرب، لكن عدم الالتفات إلى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي وفي دول شرق أوروبا كان من أهم أسباب انهيار الشيوعية فيها.⁴

♦ رابعاً: يرى كل من (جوزيف سيغل، وميشال واينشتاين، ومورتن هالبيرن) في مؤلفهم «فائدة الديمقراطية: كيف تعمل الديمقراطيات على ترقية الازدهار والسلم؟» الصادر عام 2005، بأن «نوعية النظام السياسي عامل متحكم في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وليس فقط العامل المؤسسي، وأن الديمقراطية تُعتبر أفضل من غيرها من النظم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالانتخابات المنتظمة تجعل الأنظمة تعمل دوماً على الاستجابة لمطالب المواطنين والجماعات الاجتماعية، إضافة إلى

تأتي هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وخاصة في ظل تعدد آراء الباحثين في هذا الموضوع وكثرة الجدل الدائر حوله، وتباين نتائج الدراسات، إضافة إلى قلة البحوث من قبل الخبراء حول كل من كوريا الجنوبية وتايوان والتي تعد من النماذج بالغة الأهمية فيما يتعلق بقضية التنمية الاقتصادية. وقد لاحظ الباحث قلة الأدبيات العربية التي تناولت هذا الموضوع وافتقار المكتبة العربية لهذا النوع من الدراسات. من هنا جاء هذا البحث لسد النقص الحاصل في هذا المجال، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: «ما هي طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؟ وهل تؤدي عملية التنمية الاقتصادية إلى دعم عملية التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية في الدولة؟» مع الإشارة إلى أن هذه الدراسة سوف تتناول الفترة الممتدة من عام 1970 - 1995، والتي شهدت أبرز التطورات بما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي.

منهجية الدراسة:

تحتاج هذه الدراسة إلى نوع من التكامل المنهجي، حيث سيتم استعمال عدد من المنهج كمشاهدة للاقترب من الإشكالية محل الدراسة، ومحاولة لفهم العلاقة الجدلية بين المتغيرين. لذلك سوف يتم استخدام المنهج الوصفي، والذي يقوم على جمع ودراسة المعطيات حول العلاقة بين المتغيرين، حيث سنقدم وصفاً دقيقاً لمفهومي الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، مما يساعد على تقديم إطار نظري دقيق يساعد على فهم المتغيرات وتحديد العلاقة بينهما. وأيضاً سوف يتم دراسة حالة كل من كوريا الجنوبية وتايوان من خلال تتبع التطور التاريخي للأحداث في كل منهما مستعرضين تجربة الدولتين في مجالي الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وهذا يساعد على إثبات فرضية البحث. وأخيراً، سوف يتم استخدام المنهج التحليلي، حيث ستقوم الدراسة بتحليل البيانات المتوافرة حول معدلات التنمية الاقتصادية (استناداً إلى أرقام الناتج القومي الإجمالي)، وتقييم الديمقراطية في كل من الدولتين استناداً إلى مؤشرات منظمة بيت الحرية (Freedom House) والتي تُعد من أهم المنظمات العاملة في مجال الديمقراطية والتي تتميز بخبرتها الطويلة. حيث تأسست عام 1941 وبدأت بإصدار تقرير سنوي (منذ العام 1972) يهدف إلى قياس حالة الديمقراطية من خلال مؤشري (الحقوق السياسية والحريات المدنية) لجميع دول العالم اعتماداً على البحوث المسحية والوصفية، وتقييم التحسينات والانتكاسات في مجال الحرية حول العالم.

الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الديمقراطية والتنمية (خاصة التنمية الاقتصادية) نلاحظ تنوع هذه الدراسات واختلاف توجهاتها خاصة في الأدبيات الغربية والتي تشكل إطاراً نظرياً مميزاً للباحثين، كما يُلاحظ النقص

كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.⁸

وقد برز مفهوم التنمية بدايةً في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على: عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، كالتنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية.⁹ ويرى فريدريك هاريسون أن تعريف التنمية يظل مرتبطاً دوماً بالخلفية العلمية والإستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلاً يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلج علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي تستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية، حيث أنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، و ترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلاً إلى وصفها بعملية تمدن تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية و السياسية، بينما يميل أهل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي.¹⁰

ويرى جمهور الباحثين بأن هدف التنمية الاقتصادية هو تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة وزيادة في الطاقة الإنتاجية وزيادة في متوسط دخل الفرد، والهدف من كل نشاط اقتصادي هو الإنسان نفسه، وكان رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع مادياً ومعنوياً هو غاية تصبو إليها المجتمعات في جهودها الإنمائية. ويمكن القول إن تطوير الاستهلاك كما من السلع والخدمات الاستهلاكية يمثل الهدف النهائي لعملية التنمية ومما لا ريب فيه أن اعتماد مبدأ تأمين الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع كمتغير ديناميكي يتحرك من الزمن، إنما يمثل جوهر إستراتيجية التنمية بأبعادها الزمنية وبغاياتها النهائية، وبالتالي فإن تحقيق هذا الهدف يتضمن من بين ما يتضمن إحداث تطوير جوهري في هيكلية الاقتصاد الوطني وتنوع القاعدة الإنتاجية وتحديث أساليب إدارة الاقتصاد الوطني.¹¹

أما الديمقراطية، فهي كلمة يونانية قديمة مكونة من مقطعين أحدهما ديموس «demos» وتعني الشعب والأخرى كراتوس «crates» وتعني حكم أو سلطة، و بذلك تعني الكلمة في معناها اللغوي "الشعب صاحب السلطة" أو "حكم الشعب". ويرى جون ستيوارت بأن الديمقراطية هي "شكل من أشكال الحكم

أن هناك خصائص، مثل المساواة، وتدفق المعلومات، والشفافية، والملاءمة، تجعل من الديمقراطيات تتفوق على غيرها من النظم في أغلب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية». وقد قاموا بعمل «مراجعة لأربعين عاماً من البيانات الإحصائية، وقد تم التأكيد فيها على أن المستويات المحققة من قبل الدول الديمقراطية الفقيرة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أفضل كثيراً من تلك المحققة في الدول غير الديمقراطية الفقيرة».⁵

♦ خامساً: قدم دقديري جميل، في ندوة «الحرية والديمقراطية مقارنة في المفاهيم» بتاريخ 7/ مارس/ 2004، مداخلة حول الديمقراطية والتنمية مفادها: «إذا كانت الديمقراطية هي تعبير عن مستوى تطور القوى المنتجة في مجتمع ما وكذلك مستواه الحضاري والثقافي، فهي هكذا عامل مشتق وبأن واحد محدد لاتجاه التطور اللاحق. فإذا كان مستواها أدنى من حاجات اللحظة التاريخية الملموسة، فإنها كشكل للعلاقات في المجتمع تتحول إلى عائق أمام التطور اللاحق، أما إذا كان مستواها متناسباً مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي فإنها تصبح حافزاً ومحركاً للتطور كله». كما أن «الاتجاه التاريخي كان دائماً يسير باتجاه توسيع الديمقراطية.. وبالتالي نصل إلى أن هناك علاقة عضوية بين مستوى وشكل الديمقراطية، أي مستوى وشكل مشاركة الناس في اتخاذ قرارات المجتمع التي تمس حياتهم، وبين اتجاه تطور القوى المنتجة وشكل علاقات الإنتاج».⁶

♦ سادساً: يرى د. رضوان بروسي في دراسته «جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقارنة غير معيارية» والمنشورة عام 2013، بأن «قضية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية لا تزال مسألة غير محسومة على الصعيدين الفكري والأكاديمي». ويرى بأنه «ينبغي النظر إلى الديمقراطية باعتبارها آلية لإدارة الاختلاف أو تكنولوجيا لممارسة السلطة فقط، وعدم تحميلها كل انجاز نريد تحقيقه (التنمية) وبالأخص إذا كان الأمر يُتناول من منظور سببي حتمي». وقد خلص إلى أن «التنمية هي قرار دولة إذا تحلت النخب القائمة على إدارتها بالإرادة السياسية، بغض النظر عن نوعية النظام، بل المهم أن يعمل هذا النظام على إرساء قيم العلم والتعلم، العمل والجهد، العدل وسيادة القانون، انضباط واستقرار المؤسسات. وهذا بطبيعة الحال، يترافق مع وجود رؤية إستراتيجية لدى النخب تتضمن مشروع مجتمع ومفهومه سياسية تكون حصيداً لمنظومة إنتاج معنى الخصوصية والمسار التاريخي الداخلي، لا حصيداً لرغبات ودوافع خارجية».⁷

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية:

يُعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث تبرز أهميته في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصاد البريطاني البارز «آدم سميث» في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع

والاعتدال والعقلانية واحترام الآخر. كما أنها تؤدي إلى انتعاش الدخل القومي بما يحقق «الأمن الاقتصادي» للمواطنين، ويحد من «الصراع الطبقي» بينهم بما يمكنهم من تكريس وقت أطول لبلورة رؤية سياسية ذاتية. وتسهم التنمية كذلك في اعتدال موقف الطبقات الدنيا من الشرائح الاقتصادية الاجتماعية العليا، بما يجعل الأخيرة تطمئن إلى أن الشرائح الدنيا لا تشكل خطراً عليها، وأنها تستحق ممارسة الحقوق السياسية ونيل نصيبها من القوة في المجتمع.¹⁶

كما تسهم الوفورات المالية التي تحقّقها التنمية في توسيع الطبقة الوسطى التي تشكل المحرك الأساسي لمسارات التغيير السياسي والاقتصادي في الدولة. فعمليات التغيير تلك لا يمكنها أن تسير بشكل انسيابي في المجتمع دون ارتكازها على روح الطبقة الوسطى ومكوناتها، فبتفاعل الحراك السياسي والاقتصادي اليومي للمجتمع وما ينتج من عمليات ديناميكية في إحداث التغيير الاجتماعي والتغيير النوعي المطلوب لجهة التحولات والتغيرات في المناخات المجتمعية، فإن الطبقة الوسطى تأخذ دورها الطبيعي لقيادة عمليات التطوير والتحديث وتشكيل الأدوات التنموية التي تفعل وتنمي من اقتصاديات التنمية المستدامة وانسحاباتها على حياة الناس من خلال فوائدها وعوائدها الاجتماعية والاقتصادية.¹⁷ وتعمل الطبقة الوسطى على إضفاء الطابع الوسطي على التنافس أو الاختلاف السياسي عن طريق مساندة الأحزاب الديمقراطية والمعتدلة والتخلي عن الجماعات الراديكالية (يسارية أو يمينية)، وتوافر الثروات المالية، أو على الأقل بلوغ حد الكفاية، يوسع هامش الاختيارات أمام الطبقة العاملة والمهمشين، بحيث يصبح بإمكانهم أن يستخدموا وسائل ضغط سلمية للحصول على حقوقهم ولا يندرون إلى التطرف السياسي.¹⁸ وكذلك تتيح التنمية الاقتصادية فرصاً كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني والتي لا تكفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة، بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.¹⁹

وهنا يمكننا النظر إلى الدول المتخلفة صناعياً واقتصادياً، حيث أن هذه الدول لا يسمح تخلفها الصناعي والاقتصادي لظهور ازدهار المؤسسات الديمقراطية والمشاركة السياسية، فهي دول ذات اقتصاديات ضعيفة يطفئ عليها الزراعة وارتفاع نسبة الأمية والفقر، لذلك لا تستطيع الوصول إلى الديمقراطية، وبهذا الصدد يقول ليبست: «إن عدم اقتراب الدول النامية إلى الديمقراطية ما هو إلا نتيجة لتخلفها الاقتصادي». فالديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد انجاز التقدم الاقتصادي الذي يمثل عنصراً لازماً لبناء المؤسسات الديمقراطية النيابية والحزبية وتحقيق المشاركة الديمقراطية، خاصة أنه كلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد، زاد اكتسابه للمهارات والفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة.²⁰

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في جمهوريتي

يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونه بأنفسهم بصورة دورية.¹² وقد عرفها البعض بأنها شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات والأفراد، وتحت هذا النظام أو درجة من درجاته يعيش في بداية القرن الواحد والعشرين ما يزيد عن نصف سكان الأرض في أوروبا والأمريكيتين والهند وأجزاء أخرى. ويعيش معظم الباقي تحت أنظمة تدعى نوعاً آخر من الديمقراطية (كالصين التي تدعى الديمقراطية الاشتراكية). ويمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر، والديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية و يشير إلى ثقافة سياسية وأخلاقية وقانونية معينة تتجلى فيها مفاهيم الديمقراطية الأساسية. وفي هذا الصدد يجب أن نشير إلى أن التعريف الشامل للديمقراطية في الوقت الحاضر - والذي يوجد شبه إجماع عليه - يتضمن مجموعة من العناصر وهي: تعددية حزبية حقيقية، انتخاب السلطة التنفيذية وتداولها عبر صناديق الانتخابات، حكومة جيدة على رأسها المساءلة العامة والشاملة، وتوافر الحريات الأساسية للإنسان من حرية التعبير والعمل والتنقل،¹³ بالإضافة إلى سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء.¹⁴

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، تقوم الدراسة كما ذكرنا سابقاً على افتراض أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فكلما زادت معدلات التنمية الاقتصادية في دولة ما، أدى ذلك إلى بناء وتعزيز الديمقراطية فيها، وذلك لأن التنمية الاقتصادية تعتبر عاملاً مهماً لقيام الديمقراطية حيث توفر ما تحتاجه المشاركة السياسية والديمقراطية من ارتفاع مستوى التعليم والدخل، وكذلك تؤدي إلى تطوير التنظيمات الجماعية التي تضم العديد من الأفراد كالتنقابات العمالية، وتزيد وظائف الحكومة لذلك يشعر المواطن بأهمية التأثير في عملية صنع القرار وخاصة في القرارات التي تمس حياته. فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى خلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لترسيخ الممارسات الديمقراطية في المجتمع، كذلك فإن التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديمقراطية، وتتيح للمواطن الارتقاء بمعارفه وتطوير قدراته، واختيار العمل الذي يجد فيه ذاته ويحقق له دخلاً يكفل له حياة كريمة، وينمي لديه الإحساس بالمسؤولية تجاهه، ويعزز اقتناعه بضرورة الاعتماد على الحوار والتواصل في التعامل مع القضايا العامة، وهذا يخلق مناخاً ملائماً لمعالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية بالطرق السلمية. وكلما خُطت التنمية شوطاً في مسارها، توطد الاستقرار في المجتمع وتعززت بالتالي التجربة الديمقراطية.¹⁵

بالإضافة إلى ما سبق، تؤدي عملية التنمية الاقتصادية إلى تغير في القيم المجتمعية بما يخدم التوجهات الديمقراطية فهي توفر قدرة على قيام عملية تعليمية شاملة، وتعميق التعليم الذي يجذر في عقول المواطنين ونفوسهم قيم التسامح

كوريا الجنوبية وتايوان:

تعد دراسة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في دول النور الآسيوية لاسيما حالي كوريا الجنوبية وتايوان من المواضيع المثيرة للاهتمام لدى جمهور الباحثين، وخاصة أنها حققت معدلات نمو اقتصادي سريع في فترة قصيرة وأصبحت من الدول المتقدمة، وكان المحرك أو التنمية الاقتصادية سابقاً لعملية التحول الديمقراطي في هذه الدول الآسيوية، وهنا سوف نتناول الموضوع من خلال دراسة محورين رئيسيين: الأول/ التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية وتايوان. والثاني/ التحول السياسي والتطور الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان.

يشير عدد من الباحثين إلى سمات مشتركة للتنمية الاقتصادية في حالي كوريا الجنوبية وتايوان، يمكن إيجازها بما يلي:

1. التحول من اقتصاد زراعي الأساس إلى اقتصاد صناعي متطور بشكل سريع حيث اعتمد كلاهما على سياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات (خمسنيات - بداية الستينيات) ثم سياسة التصنيع من أجل التصدير (- ستينيات - سبعينيات).²¹

2. الاعتماد على المعونات الأمريكية، فقد قدمت الولايات المتحدة في فترة الخمسينيات معونات مالية كبيرة لأهداف إستراتيجية تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، وقد استخدمت كوريا الجنوبية المعونات للغذاء والكساء والوقود والبضائع، أما تايوان استخدمتها لدعم قدرتها الإنتاجية.²²

3. الاستفادة القصوى من عنصر العمل باعتباره قاطرة القدرة على التنافس، فقد حاولت كوريا استخدام الوسائل السلطوية للتحكم في عنصر العمل وضبطه حيث لم يكن هناك قواعد للحد الأدنى من الأجور.²³ أما تايوان فقد عملت على إقامة مصانع ذات كثافة عمالية مرتفعة استغلالاً لميزتها النسبية في العمالة الماهرة المدربة والتركيز على الصناعات كثيفة العمالة كالمنسوجات والأخشاب والمعادن والإلكترونيات.²⁴

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تايوان وتحديداً في فترة الثمانينيات عملت على تبني سياسات التحرير والليبرالية الاقتصادية بسبب زيادة حدة التنافس على الأسواق الخارجية والضغوط الأمريكية، لذلك عملوا على توسيع في الطلب المحلي لتخفيف الضغوط على أسواق التصدير واتخذوا عدة إجراءات مالية ونقدية تهدف إلى استقرار الأسعار والخروج من دورة التضخم واستخدموا برامج التقشف المالي وخفض الإنفاق في القطاع العام الذي كان يعاني من عجز في السبعينيات، واتجهوا إلى خصخصة المؤسسات العامة الصناعية والمعرفية لإتاحة مجال لقوى السوق لتحديد الأسعار وتخصيص الموارد.²⁵ وقد نجحت تايوان في المزج بين نمط النمو الاقتصادي السريع والحفاظ على درجات مقبولة من التفاوت في توزيع الدخل وذلك انطلاقاً من قناعات بأن تركيز الموارد في يد القطاع الخاص كان السبب وراء انهيار سلطته في الصين الأم، وقد كان لتبني سياسات الإصلاح الزراعي والاعتماد على الانتشار الجغرافي للصناعات واستقدام

أساليب الإنتاج ذات الكثافة في عنصر العمل وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دور محوري في نجاح النموذج التايواني في هذا الإطار، وقد ساعد ذلك على زيادة دخول المزارعين والحد من التفاوت في توزيع الدخل بين سكان الريف والمساكن في تراكم رأس المال من خلال السيطرة على الفائض الزراعي وتحويل جزء كبير منه لتمويل التصنيع.²⁶

أما كوريا الجنوبية فقد عملت على دمج نفسها مع القطاع الخاص وتحالف الأعمال حيث قامت بتقديم قروض ذات فائدة مخفضة ووضع برامج تسهيلات مالية.²⁷ وقد اعتمدت التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية خلال فترة الستينيات والسبعينيات على قطاع عام ذي حجم كبير خرجاً على التجارب التنموية لدول جنوب شرق آسيا حيث أدى إلى إقامة صناعات رئيسية كانت فيها الدولة مفتاح التنمية.²⁸

وفيما يلي استعراض لـ«نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي»²⁹ كمؤشر لقياس عملية التنمية الاقتصادية في كل من كوريا الجنوبية وتايوان وتحديداً خلال الفترة من (1970 - 1995):

جدول رقم (1):

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في كوريا الجنوبية بالدولار الأمريكي.³⁰

السنة	القيمة
1970	284
1975	620
1980	1688
1985	2413
1990	6307
1995	11778

جدول رقم (2):

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في تايوان بالدولار الأمريكي.³¹

السنة	القيمة
1970	432
1975	976
1980	2363
1985	3270
1990	8086
1995	12865

من الجدولين أعلاه يمكننا تقييم مدى نجاح البرامج الاقتصادية التي تبنتها كل من كوريا الجنوبية وتايوان، حيث تضاعف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بشكل كبير

1960 والذي تنازل عن الحكم نتيجة المظاهرات التي قادها الطلبة.³⁴

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية في كوريا الجنوبية لم تكن ناضجة وواجهت كوريا الجنوبية العديد من الصعوبات السياسية والاقتصادية، وقد كانت تلك الأحداث بداية لتأسيس الجمهورية الكورية الثانية وتشكيل الحزب الديمقراطي بزاعمة «تشانغ ميون» الحكومة في أغسطس 1960، إلا أن الجمهورية الثانية لم تستمر طويلاً بسبب الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال «بارك جونغ هي» في 16 مايو 1961، الذي أصبح رئيساً شرعياً بعد الانتخابات التي جرت في عام 1963، والجدير بالذكر أن حكومة «بارك» قد اهتمت بالتصنيع السريع ونجحت في النمو الاقتصادي المتقدم خلال الستينيات والسبعينيات وذلك يسمى بـ «المعجزة على نهر هان كانغ»، إلا أنه قام بالتضييق على الحقوق والحريات السياسية والمدنية. وقد أدى اغتيال «بارك» في عام 1979 إلى فترة حكم انتقالي تحت القانون العسكري والتي استمرت حتى أواخر الثمانينيات عندما تم انتخاب الجنرال السابق «روه تاي وو» كرئيس لجمهورية كوريا تحت مظلة دستور جديد وفتحت الديمقراطية التي أحرزت في فترة حكم الرئيس «روه تاي وو» باباً لانتخاب أول رئيس مدني منذ اثنين وثلاثين عاماً، عندما تم انتخاب السياسي الديمقراطي «كيم يونغ سام» رئيساً لجمهورية كوريا عام 1992. وفي أول انتقال سلمي للسلطة من حزب حاكم إلى حزب معارض، تم انتخاب رئيس حزب المؤتمر القومي للسياسات الجديدة «كيم داي جونغ»، حيث سميت إدارته حينها بـ «حكومة الشعب».³⁵

أما فيما يتعلق بالدستور في كوريا الجنوبية، فقد تم تبني أول دستور في البلاد في عام 1948، إلا أنه قد تم تعديله تسع مرات في ظل الاضطرابات السياسية التي تعرضت لها كان آخرها في عام 1987. ويعتبر الدستور الحالي من الدساتير الديمقراطية في العالم، خاصة بعد تقوية صلاحيات الجهاز التشريعي، وتدعيم حقوق الإنسان، وتشكيل المحكمة الدستورية المستقلة.³⁶ ومن مؤشرات الديمقراطية في كوريا التي لا نستطيع إغفالها هو التعددية الحزبية وتمثيل عدد من الأحزاب في البرلمان، ويشار هنا إلى أن مفهوم الحزب السياسي قد عرفه الكوريون مع تكوين «بارك» حزبه السياسي الذي عرف بالحزب الجمهوري الديمقراطي عام 1963، بعد ذلك تشكل نظام ثنائي الحزبية بعد تكوين حزب الديمقراطية الجديدة وظل قائماً حتى تعليق النشاط الحزبي عام 1980 بسبب انقلاب «شان موهان». وفي عام 1981 تكونت أحزاب عديدة وأصبح هناك ثمانية أحزاب ممثلة في البرلمان، وبعد عام 1985 تشكلت عدة أحزاب وحصلت حالات اندماج من الأحزاب القديمة.³⁷

أما بما يخص التطور السياسي وعملية التحول الديمقراطي في تايوان، يشار هنا إلى أن الفترة الواقعة ما بين عامي 1885 - 1894 ظلت تايوان تعتبر مقاطعة صينية، وقد وقعت تحت السيطرة اليابانية وبقيت على هذا الحال حتى هُزم اليابان في الحرب العالمية الثانية. بعد ذلك عادت تايوان إلى الصين في

خلال فترة قصيرة نسبياً. ففي كوريا الجنوبية بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام 1970 ما قيمته 284 دولاراً للفرد واستمر في الارتفاع ليصل إلى 6307 دولار في عام 1990، وكذلك بالنسبة لتايوان حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عام 1970 ما قيمته 432 دولاراً وتضاعف الرقم ليصل إلى 8086 دولاراً في عام 1990.

ثانياً: التطور السياسي والتحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان:

تتشابه التطورات السياسية أيضاً في كل من كوريا الجنوبية وتايوان، فيمكننا ملاحظة أن التاريخ السياسي لكوريا الجنوبية وتايوان متشابه إلى حد كبير، حيث أن سمات النظام السياسي في كل من الدولتين تعكس نوعاً من التقارب إذا ما نظرنا إليها من منظور وجود جهة قابضة على زمام الأمور، فقد لعبت المؤسسة العسكرية في كوريا الجنوبية نفس الدور الذي قام به الكومنتاج في تايوان.³²

ونبدأ بالحديث عن عملية التطور السياسي والتحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، والتي كانت تعتبر مملكة مغلقة على نفسها في القرن التاسع عشر ولم تفتح أبوابها أمام مطالب الغرب بتشكيل العلاقات الدبلوماسية والتجارية. ومع مرور الوقت تنافس العديد من الدول الأوروبية والآسيوية ذات الأطماع الإمبريالية للحصول على قوة التأثيرات في شبه الجزيرة الكورية. واحتلت اليابان - التي فازت على الصين وروسيا في هذه التنافسات - كوريا بالقوة وبدأت حكمها الاستعماري في كوريا من عام 1910 - 1945. وفي 1 مارس عام 1919 بدأ الكوريون في مظاهرات وطنية واسعة النطاق ضد الاحتلال الياباني الأمر الذي أسفر عن آلاف الضحايا فيها. وعلى الرغم من فشل حركة الاستقلال إلا أنها عززت الهوية القومية بين الكوريين. وأسفرت هذه الحركة عن تشكيل الحكومة المؤقتة في مدينة شانغهاي الصينية إلى جانب النضال المسلح المنظم ضد المستعمرين اليابانيين في منشوريا، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مستوى معيشة الكوريين كان منخفضاً تحت الحكم الاستعماري الياباني حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945.³³

وبعد هزيمة اليابان انقسمت شبه الجزيرة الكورية إلى قسمين بسبب الاختلافات الإيديولوجية الناتجة عن الحرب الباردة. وفشلت جهود الكوريين لإنشاء حكومة مستقلة عندما احتلت قوات الولايات المتحدة الشطر الجنوبي في شبه الجزيرة الكورية وبدأ الإتحاد السوفيتي يسيطر على الشطر الشمالي، وفي نوفمبر 1947، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى إجراء انتخابات في كوريا تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي 10 مايو 1948، جرت الانتخابات الأولى في كوريا وبخاصة في مناطق جنوب خط عرض 38 وأصبح هذا الخط يقسم شبه الجزيرة الكورية إلى شمال وجنوب. وتم انتخاب «د. لي سونغ مان» كأول رئيس لجمهورية كوريا في عام 1948. بينما أسس نظام حكم شيوعي في منطقة شمال خط عرض 38 تحت قيادة الزعيم «كيم إيل سونغ»، وقد استمر حكم الرئيس الكوري الجنوبي حتى عام

وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية أدت إلى تكوين طبقة وسطى عريضة اعتمدت على تطوير الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى دعم إمكانات التحول الديمقراطي، وبالتالي يمكننا اعتبار أن التنمية الاقتصادية كانت الدافع والمهدة لعملية التحول الديمقراطي.⁴²

تقييم:

نعود في هذا التقييم إلى الحديث عن جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية حيث يمكننا القول أن دراسة حالتي كوريا الجنوبية وتايوان توصلنا إلى نتيجة مفادها «إن عملية التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية»، فقد حققت كل من كوريا الجنوبية و تايوان نتائج مميزة في عملية التنمية الاقتصادية (قبل الشروع في عملية التحول الديمقراطي) ، وهذه التنمية الاقتصادية التي حققتها كانت المحفز والدافع لإنجاز الديمقراطية كما ذكرنا في المحور السابق. وفيما يلي (الجدولين 3، 4) استعراض لأرقام (النتائج القومي الإجمالي)⁴³ وكذلك تقييم حالة الديمقراطية في كل من كوريا الجنوبية وتايوان وفقاً لتقارير منظمة بيت الحرية (Freedom House) ، مع العلم بأن تقييم حالة الديمقراطية للدول متوفر من عام 1973:

جدول (3) :

النتائج القومي الإجمالي وتقييم الديمقراطية في كوريا الجنوبية.

السنة	النتائج القومي الإجمالي (دولار أمريكي)	تقييم الديمقراطية	الرمز
1970	9.177 مليار	غير حرة	(NF)
1975	21.87 مليار	شبه حرة	(PF)
1980	64.39 مليار	شبه حرة	(PF)
1985	98.50 مليار	شبه حرة	(PF)
1990	270.41 مليار	حرة	(F)
1995	531.14 مليار	حرة	(F)

جدول (4) :

النتائج القومي الإجمالي وتقييم الديمقراطية في تايوان.

السنة	النتائج القومي الإجمالي (دولار أمريكي)	تقييم الديمقراطية	الرمز
1970	6.334 مليار	غير حرة	(NF)
1975	15.82 مليار	غير حرة	(NF)
1980	42.23 مليار	شبه حرة	(PF)
1985	63.17 مليار	شبه حرة	(PF)
1990	164.97 مليار	شبه حرة	(PF)
1995	274.77 مليار	شبه حرة	(PF)
1997	298.74 مليار	حرة	(F)

وفي قراءة سريعة للجدولين السابقين، نلاحظ أن كوريا

فترة حكم «شيانغ كاي شيك» حيث عُرف تنظيمه السياسي باسم الكومنتاج، وبسبب تنامي الشيوعية في الصين أدى ذلك إلى انحصار الكومنتاج، فقد حصل قتال بين جماعة «شيانغ» والقوى الشيوعية عام 1949 أدى إلى لجوء «شيانغ» إلى جزيرة تايوان مع مليون من أتباعه. بعد ذلك، وقعت الحرب الكورية بالفترة 1950 - 1953 والتي كانت عاملاً لتدخل أمريكي في قضية تايوان حيث ساندوا نظام «شيانغ» الاقتصادي والعسكري وعملوا على حماية جزيرة تايوان من الشيوعيين، واعترفت الولايات المتحدة بحكومة الصين الوطنية (تايوان) ووقعت معاهدة دفاع مشترك معها عام 1954 واستمرت لعام 1979، بعد ذلك اعترفت بالصين الشعبية مع استمرار الدعم الأمريكي لتايوان بالأسلحة. استمر حكم «شيانغ» من 1949 - 1975، وبعدها خلفه ابنه «شيانغ شينجكو» عام 1978. وقد قام «شيانغ» بإلغاء قانون الطوارئ وإزالة العقوبات أمام تايوان للسفر إلى الصين، وبعد وفاته تولى «لي تنج هوي» الحكم حيث اتجه إلى دعم الإصلاح السياسي وسمح بإقامة أحزاب سياسية عام 1989. وبعد انهيار الشيوعية أعلن لي تنج نظام حكم دستوري وسن نظام الانتخابات للأجهزة التشريعية التايوانية.³⁸

تتسم تايوان بوجود دستور مكتوب والذي شهد نوعاً من الاستقرار حتى الثمانينيات. وخلال الثمانينيات بدأت الاصطلاحات الدستورية في مسار التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. ففي عام 1987 ألغى مرسوم الأحكام العرفية وأعيدت جزئية الحقوق الدستورية التي تجيز تشكيل الأحزاب السياسية والقيام بالمظاهرات.³⁹ وفي مارس 1991 شهدت تايوان تعديلات دستورية جديدة كان أهمها: تقليل مدة الرئاسة من 6 سنوات إلى 4 سنوات، وزيادة السلطات الممنوحة للجمعية الوطنية، وأن يكون الانتخاب وليس التعيين هو وسيلة اختيار أصحاب المناصب كمحافظ تايوان.⁴⁰

أما بالنسبة إلى الأحزاب السياسية في تايوان، فلم يكن مسموح تنظيم أي حزب حتى عام 1986، حيث استطاعت جماعتان غير رسميتان لا تنتميان إلى الكومنتاج تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات (على شكل مستقلين). وبعد نجاحهم في الانتخابات سمحت الحكومة لهم بفتح مكاتب تمثيلية، وفي وقت لاحق تكونت جماعتان كانت إحداها نواة الحزب التقدمي الديمقراطي. وفي عام 1989 تم السماح بتكوين الأحزاب ليصبح في تايوان 74 حزبا في عام 1993 مثل حزب الصين الصغيرة، والحزب التقدمي الديمقراطي.⁴¹

وكتعقيب على المحور السابق، يمكننا القول أن الدور الذي أدته الدولة في كوريا الجنوبية وتايوان من خلال عملية التنمية الاقتصادية أثر كثيراً على الأوضاع السياسية في البلدين، فقد أدت الحكومة دوراً نشطاً في الحياة الاقتصادية، وعملت على تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل كنتيجة للتنمية الاقتصادية وليس على توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث جمعوا بين سياسات النمو الاقتصادي والحد من عدم العدالة التوزيعية من خلال تبني برامج تساعد على تأمين التوزيع العادل لعائد التنمية الاقتصادية كان أهمها الإصلاح الزراعي والإسكان العام،

من خلال برامجها الاقتصادية تأثير هام على الأوضاع السياسية في البلدين حيث عملت الحكومات على تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل كنتاج للتنمية الاقتصادية وليس على توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث أدى ذلك إلى تكوين طبقة وسطى عريضة اعتمد بالأساس على تطوير الطبقات الفقيرة، والذي بدوره دعم إمكانات التحول الديمقراطي في البلاد.

3. صعوبة بناء ازدهار المؤسسات الديمقراطية في الدول المتخلفة صناعياً فهي دول ذات اقتصاديات ضعيفة يطغى عليها الزراعة وارتفاع نسبة الأمية والفقير، لذلك لا تستطيع الوصول إلى الديمقراطية.

4. تؤدي عملية التنمية الاقتصادية إلى تغير في القيم المجتمعية بما يخدم التوجهات الديمقراطية فهي توفر قدرة على قيام عملية تعليمية شاملة، وتعزز قيم التسامح والاعتدال والعقلانية واحترام الآخر.

5. يتعين على صانعي القرار - في الدول التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي - تبني سياسات اقتصادية فعالة تقوم في الأساس على الحد من عدم العدالة التوزيعية من خلال تبني برامج تساعد على تأمين التوزيع العادل لعائد التنمية الاقتصادية، والتي تسهم في تشكيل الطبقة الوسطى والتي تعد أساساً مهماً لدعم عملية التحول الديمقراطي.

6. الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد انجاز التقدم الاقتصادي الذي يمثل عنصراً لازماً لبناء المؤسسات الديمقراطية النيابية والحزبية وتحقيق المشاركة الديمقراطية، خاصة أنه كلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد، زاد اكتسابه للمهارات والفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة، فأزمة الديمقراطية في الدول النامية ما هو إلا نتيجة لتخلفها الاقتصادي.

الجنوبية قد حَققت إنجازات هائلة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتحديداً منذ الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال «بارك جونج هي» في عام 1961، والجدير بالذكر أن حكومة «بارك» قد اهتمت بالتصنيع السريع ونجحت في النمو الاقتصادي المتقدم خلال الستينيات والسبعينيات وذلك ما يسمى بـ «المعجزة على نهر هان كانغ»، إلا أنه قام بالتضييق على الحقوق والحريات السياسية والمدنية، حيث كانت كوريا الجنوبية تصنف بأنها دولة غير ديمقراطية خلال تلك الفترة. وخلال فترة الحكم الانتقالي (بعد اغتيال بارك) والتي استمرت حتى أواخر الثمانينيات، حققت كوريا الجنوبية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي في عام 1987 ما قيمته 143.38 مليار دولار. وفي عام 1992 تم انتخاب الرئيس «كيم يونغ سام» كأول رئيس مدني للبلاد، مع العلم بأن الإصلاحات السياسية الحقيقية بدأت في أواخر الثمانينيات حيث تم تصنيف كوريا عام 1989 بأنها دولة ديمقراطية (وفقاً لمنظمة بيت الحرية) مع ناتج قومي إجمالي بلغ 236.23 مليار دولار.⁴⁴

أما تايوان، فقد حققت أيضاً إنجازات اقتصادية مميزة ولفترة طويلة قبل أن تصنف بأنها دولة ديمقراطية. وهنا يمكننا الإشارة إلى أن البرنامج الاقتصادي الفعال في تايوان قد بدأ في فترة الثمانينيات حيث تم تبني سياسات التحرير والليبرالية الاقتصادية بسبب زيادة حدة التنافس على الأسواق الخارجية والضغط الأمريكية، بالإضافة إلى اعتماد برامج التقشف المالي وخفض الإنفاق في قطاع العام الذي كان يعاني من عجز في السبعينيات، وقد نجحت تايوان في المزج بين نمط النمو الاقتصادي السريع والحفاظ على درجات مقبولة من التفاوت في توزيع الدخل، وقد بلغ الناتج القومي الإجمالي في تايوان عام 1985 ما قيمته 63.17 مليار دولار. وبعد أن تولى «لي تنج هوى» الحكم اتجه إلى دعم الإصلاح السياسي وسمح بإقامة أحزاب سياسية جديدة عام 1989. كما أدى انهيار الشيوعية إلى إعلان «لي تنج» نظام حكم دستوري وسن نظام الانتخابات للأجهزة التشريعية التايوانية، وقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي في تايوان عام 1995 ليصل إلى 274.77 مليار دولار، مع العلم بأن البلاد لم تصنف بأنها دولة ديمقراطية إلا في عام 1997.

ومما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه «كلما زادت معدلات التنمية الاقتصادية في دولة ما، أدى ذلك إلى الدفع نحو عملية التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية في الدولة».

النتائج:

1. يتضح مما سبق أن التنمية الاقتصادية عامل مهم لنشوء الديمقراطية في دولة ما، حيث تعمل على ارتفاع مستوى التعليم والدخل، وتؤدي إلى تكوين طبقة وسطى عريضة تدعم إمكانات التحول الديمقراطي وتؤدي إلى تطوير التنظيمات الجماعية كالنقابات العمالية، وجميعها عوامل رئيسية في بناء الديمقراطية.

2. كان للدور الذي أدته الدولة في كوريا الجنوبية وتايوان

الهوامش:

14. أيمن يوسف. عمر رحال، الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس): رام الله، 2010، ص 37 - 39.
15. عبد الله تركماني، جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا، ورقة قُدمت في إطار ندوة «الديمقراطية في الوطن العربي وأفريقيا: الواقع والآفاق»، نواكشوط: المركز العربي الأفريقي للإعلام والتنمية، 2007\8\8.
16. عمار حسن، هل يصنع الاقتصاد السياسة؟، الأسواق العربية. www.alaswaq.net, 26\1\2007.
17. محمد أبو سماقة، الطبقة الوسطى كمحرك للتغيير والتنمية، صحيفة الدستور الأردنية - قضايا وأراء، العدد 14198، تاريخ 29 /1 /2007، صفحة 25.
18. عمار حسن، مرجع سبق ذكره.
19. نفس المرجع السابق.
20. Seymour Lipset, Op. cit, pp 45 - 70.
21. John Hie & Chiang OH, The dilemma of democratic politics and economic development, South Korea: Korea development institute, 1990, pp 15 - 17.
22. Ibid. , P. 15.
23. عبد الحميد محبوب، من إحلال الواردات إلى التصنيع للتصدير: عوامل النجاح الكوري، كراسات إستراتيجية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 15، (مايو 1993)، ص 15 - 17.
24. إبراهيم العيسوي، نموذج النور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1995، ص 75 - 78.
25. Han sang Jin, Economic Development and Democracy: Korea as a new model?, Korea journal, Vol 35, No. 2, (1995), P. 10
26. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، صفحة 79.
27. Han sang Jin, Op. cit. , P. 10.
28. Heba Handoussa, The Korean model of development and its relevance to the Arab world, Cairo: Mohamed el - sayed selim ed. , 1995, pp 40 - 41.
29. نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج القومي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج القومي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية.
30. البيانات الإحصائية للبنك الدولي، 13 /1 /2015، وأنظر أيضا البيانات الإحصائية في موقع (صندوق النقد الدولي)، وأيضا موقع <http://www.econstats.com/weo/V008.htm>
1. هي منظمة مستقلة تقوم بوضع تقارير عن التطور الديمقراطي في 193 بلدا حول العالم وهي أكبر منظمة في العالم تعمل في مجال مراقبة الديمقراطيات.. وتصدر تقريرا عنها منذ 1972، وتقوم هذه المنظمة بوضع درجات معينة لمدى أداء وإنجاز بلد معين في مجالي الحقوق السياسية، والحريات المدنية، وبناء عليها تقوم بوضع ترتيب معين للبلد وسط القائمة الكلية، حيث (1) أعلى درجة و (7) أدنى درجة حيث تصنف الدول التي حصلت على تقييم (1 - 5.2) بأنها دول حرة، التي حصلت على (3 - 5.5) بأنها دول شبه حرة، أما الدول التي حصلت على (5 - 7) فإنها تعتبر دول غير حرة.
2. Seymour Lipset, The Political Man, London: Mercury Books- Farold and Sons Limited, 1964. pp 45 - 70
3. Everett Hagen, A framework for analyzing economic & political change, prentice hall, 1968, pp 426 - 427.
4. Michael Rush, Political & society, London: harvest, 1992, pp 200 - 255.
5. Morton H Halperin, Joseph T. Siegle, and Michael M. Weinstein, The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace, New York; Routledge, 2005, pp 191 - 220.
6. قدري جميل، ندوة الحرية والديمقراطية مقارنة في المفاهيم، مداخلة «حول الديمقراطية والتنمية»، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2004\3\7.
7. رضوان بروسي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقارنة غير معيارية، مجلة المستقبل العربي، العدد 409، آذار - 2013، ص 35 - 36.
8. نصر عارف، مفهوم التنمية، الموقع الإلكتروني: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2010\11\5، متوفر على: <http://iepedia.com/arab/22461> - مفهوم التنمية - د نصر - عارف
9. نصر عارف، مفهوم التنمية، مرجع سابق.
10. فريدريك هاريسون، الموارد البشرية والتنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1984، ص 68.
11. موقع نزوب الموارد، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، 2006، الرابط: <http://www.nodhoob.com/index.php/growth/> 16 - 465
12. حسين عبد الحميد رشوان، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث: مصر، 2006، ص 16.
13. محمد أبو علي، الديمقراطية والتنمية في مصر، القاهرة: دار العين للنشر، 2007، ص 22 - 43

المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

31. نفس المرجع السابق.
32. محمد سليم و نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة: جامعة القاهرة - مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص 188.
33. جمعية كوريا والشرق الأوسط، تاريخ كوريا، دون تاريخ، الرابط: www.arab2korea.net. وانظر أيضا الموقع الرسمي لكوريا الجنوبية بتاريخ كوريا) ، - http:// www. korea. net/ AboutKorea/ Korea - at - a - Glance/ History
34. جمعية كوريا والشرق الأوسط، تاريخ كوريا، مرجع سابق.
35. نفس المرجع السابق.
36. AsianInfo. org, Korea's History, The direct link: www. asianinfo. org/ asianinfo/ korea/ history. htm
37. جمعية كوريا والشرق الأوسط، الدستور، بدون تاريخ، مرجع سابق.
38. Far Eastern Economic review, A review of the events of 1993, (Hong Kong: Review publishing companyLtd,1994) , P. 16.
39. منظمة العفو الدولية، تايوان - تقرير عام 1988، متوفر على: <www. amnesty. org/ en/ documents/ pol10/ 0001/ 1988/ en>
40. منظمة العفو الدولية، تايوان - تقرير عام 1990، متوفر على: <www. amnesty. org/ en/ documents/ pol10/ 0003/ 1990/ en>
41. Arther Banks, Op. cit, P. 181.
42. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 140 و 197.
43. الموقع الرسمي للبنك الدولي، 13 / 1 / 2015 ، ، وأنظر أيضا البيانات الإحصائية في موقع (صندوق النقد الدولي) ، ، وأيضاً موقع <http:// www. econstats. com/ weo/ V004. htm
44. لمزيد من المعلومات حول بيانات الناتج القومي الإجمالي: الموقع الرسمي للبنك الدولي، 13 / 1 / 2015 ، وأنظر أيضا البيانات الإحصائية موقع (صندوق النقد الدولي) ، ، وأيضاً موقع: <http:// www. econstats. com/ weo/ V004. htm
1. أبو سماقة. محمد، الطبقة الوسطى كمحرك للتغير والتنمية، صحيفة الدستور الأردنية - قضايا وآراء، العدد 14198، (تاريخ 29 / 1 / 2007) .
2. أبو علي. محمد، الديمقراطية والتنمية في مصر، (القاهرة: دار العين للنشر، 2007)
3. العيسوي، إبراهيم، نموذج النور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1995) .
4. النجار، سعيد، الليبرالية الجديدة ومستقبل التنمية في مصر، (القاهرة: رسائل النداء الجديد، 1992)
5. يوسف، أيمن، رحال. عمر، الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي، (رام الله: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس، 2010) .
6. بروسي. رضوان، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقارنة غير معيارية، (المستقبل العربي: العدد 409، 2013)
7. تركماني. عبد الله، جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا، ندوة الديمقراطية في الوطن العربي وأفريقيا: الواقع والأفاق، (نواكشوط: المركز العربي الأفريقي للإعلام والتنمية، 2007\8\8) .
8. جميل. قدرى، ندوة «الحرية والديمقراطية مقارنة في المفاهيم»، مداخلة «حول الديمقراطية والتنمية»، (المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2004\3\7)
9. حريق. إيليا، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، (بيروت: دار الساقى، 2001) .
10. رشوان. حسين عبد الحميد، الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان، (المكتب الجامعي الحديث: مصر، 2006) .
11. سليم. محمد و مسعد. نيفين، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (القاهرة: جامعة القاهرة - مركز الدراسات الآسيوية، 1997) .
12. عارف. نصر، مفهوم التنمية، الموقع الإلكتروني: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2010\11\5.
13. غالي. بطرس بطرس، ديمقراطية العولمة " حوارات مع ايف بار تولو"، (الناشر: روشي - باريس، ط 1، 2002)
14. محبوب. عبد الحميد، من إحلال الواردات إلى التصنيع للتصدير: عوامل النجاح الكوري، كراسات إستراتيجية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 15، (مايو 1993) .
15. هاريسون. فريدريك، الموارد البشرية والتنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1984) .

ثانياً - المراجع الأجنبية:

14. البنك الدولي، البيانات الاقتصادية الإحصائية، الرابط: [http:// data.albankaldawli.org](http://data.albankaldawli.org)
15. الموقع الرسمي لكوريا الجنوبية، تاريخ كوريا، الرابط:
16. [http:// www.korea.net/ AboutKorea/ Korea - at - a - Glance/ History](http://www.korea.net/AboutKorea/Korea-at-a-Glance/History)
17. جمعية كوريا والشرق الأوسط، تاريخ كوريا (انظر أيضا الدستور) ، الرابط: www.arab2korea.net
18. صندوق النقد الدولي، البيانات الاقتصادية الإحصائية، الرابط: www.imf.org
19. منظمة العفو الدولية، تايوان - تقرير عام 1988، وتقرير عام 1990، الرابط: www.amnesty.org
20. منظمة بيت الحرية، Freedom in the world country rating، 1972 - 2006، الرابط: [www.Freedomhouse.org](http://www.freedomhouse.org)
21. نضوب الموارد، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، 2006، الرابط: [http:// www.nodhoob.com/ index. php/ growth/ 465 - 16](http://www.nodhoob.com/index.php/growth/465-16)
22. AsianInfo. org ,Korea's History,[www.asianinfo.org/ asianinfo/ korea/ history. htm](http://www.asianinfo.org/asianinfo/korea/history.htm)
23. ECONSTATS, GDP ,World Economic Outlook data, 13. Jan. 2015, The direct link: [www.econstats.com/ weo/ V004. htm](http://www.econstats.com/weo/V004.htm)
1. Banks. Arther, The political handbook of the world, CSA Publications, (New York: State University of Bing-hamton, 1995) .
2. MENocal. Alina Rocha, Analysing the Relationship between Democracy and Development: Defining Basic Concepts and Assessing Key Linkages, (Paper presented at: Background note 1 prepared for The Wilton Park Conference on Democracy and Development, 23 - 25 October 2007) .
3. Far Eastern Economic review, A review of the events of 1993, (Hong Kong: Review publishing companyLtd,1994) .
4. Hagen. Everett , A framework for analyzing economic & political change (prentice hall, 1968) .
5. Halperin. Morton, The Democracy Advantage: How Democracies Promote Prosperity and Peace, (New York; Roulteledge, 2005) .
6. Handoussa. Heba, TheKorean model of development and its relevance to the Arab world, (Cairo: Mohamed el - sayed selim ed. , 1995) .
7. Hie. John &OH. Chiang, The dilemma of democratic politics and economic development, (South Korea: Korea development institute,1990) .
8. Jin . Han sang, "Economic Development and Democracy: Korea as a new model?", (Korea journal ,Vol 35, No. 2, 1995) .
9. John hie & chiang oh. the dilemma of democratic politics and economic development. (paper presented to Korea development institute, 1990) .
10. Lau. Lawrence,Department of economic: Stanford university. (CA 94305 - 6072. USA, October 4 , 2002) .
11. Lipset. Seymour ,The Political Man, (London: Mercury Books- Farold and Sons Limited, 1964) .
12. Przeworski. Adam (et al.) , Democracy and Development: Political Institutions and Well - being in the World 1950 - 1990, Cambridge Studies in the Theory of Democracy, (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000) .
13. Rush , Michael. Political & society. (London: harvest. 1992) .

